مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن جامعة بني وليد - ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index

المجلد الحادي عشر – العدد الثالث – 2026 الصفحات (415 -424) ISSN 3005-3900

The problem of amending constitutions: between rigidity and flexibility and its impact on stability

Moamer Ibrahim Salem Al Marimi *
Department of Public Law, Faculty of Law, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya.
moamersalem@bwu.edu.ly

إشكالية تعديل الدساتير بين الجمود والمرونة وأثرها على الاستقرار

معمر إبراهيم سالم المريمي *
قسم القانون العام ، كلية القانون ، جامعة بني وليد ، بني وليد ، ليبيا.

Received: 08-04-2026	Accepted: 17-05-2026	Published: 24-05-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
يتناول هذا البحث موضوع تعديل الدساتير وأثره على تحقيق التوازن بين الجمود والمرونة الدستورية وانعكاس ذلك على الاستقرار السياسي، مع التركيز على الحالة الليبية بوصفها نموذجاً شهد تحولات دستورية وسياسية متسارعة منذ الاستقلال وحتى مرحلة ما بعد سنة 2011 ويهدف البحث إلى بيان طبيعة الدساتير من حيث الجمود والمرونة، وتحليل آليات تعديلها والإشكالات القانونية والسياسية المرتبطة بذلك، بالإضافة إلى دراسة التجربة الدستورية الليبية في مراحلها المختلفة.
وكما يناقش البحث مدى تأثير كثرة التعديلات الدستورية وعدم استقرار القواعد المنظمة للسلطة على حالة الاستقرار السياسي داخل الدولة، خاصة خلال المراحل الانتقالية التي مرت بها ليبيا ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص الدستورية الليبية، إلى جانب المنهج التاريخي لتتبع تطور التجربة الدستورية في ليبيا منذ دستور سنة 1951 وحتى الإعلان الدستوري لسنة 2011 وما تلاه من تعديلات.
وقد خلص البحث إلى أن تحقيق التوازن بين جمود الدستور ومرونته يمثل ضمانة أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي، وأن الإفراط في تعديل النصوص الدستورية أو غياب الضوابط الواضحة للتعديل يؤدي إلى اضطراب النظام الدستوري وإضعاف الشرعية السياسية، وهو ما ظهر بصورة واضحة في التجربة الليبية المعاصرة.

الكلمات الدالة: الدستور، الجمود الدستوري ، الاستقرار السياسي ، الشرعية الدستورية ، المرحلة الانتقالية.

Abstract
This research examines the topic of constitutional amendments and their impact on achieving a balance between constitutional rigidity and flexibility, and the resulting implications for political stability. It focuses on the Libyan case as a model that has witnessed rapid constitutional and political transformations since independence up to the post-2011 period. The research aims to clarify the nature of constitutions in terms of rigidity and flexibility, analyze the mechanisms for

their amendment and the associated legal and political challenges, and study the Libyan constitutional experience in its various phases.
The research also discusses the extent to which the frequency of constitutional amendments and the instability of the rules governing power have affected political stability within the state, particularly during the transitional phases that Libya has undergone. The research employs a descriptive-analytical approach through the analysis of Libyan constitutional texts, alongside a historical approach to trace the development of the constitutional experience in Libya from the 1951 constitution to the 2011 Constitutional Declaration and subsequent amendments.
The research concluded that achieving a balance between the rigidity and flexibility of the constitution is a fundamental guarantee for achieving political stability, and that excessive amendment of constitutional texts or the absence of clear controls for amendment leads to the disruption of the constitutional system and the weakening of political legitimacy, which has become clearly evident in the contemporary Libyan experience.

Keywords: Constitution, constitutional stagnation, political stability, constitutional legitimacy, transitional phase.

مقدمة

الدستور الاساس القانوني الذي تقوم عليه الدولة، حيث ينظم السلطات العامة ويحدد اختصاصاتها ويكفل الحقوق والحريات ولا تقتصر اهميه الدستور على كونه وثيقه قانونيه فحسب، بل يمتد اثره ليشمل تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة.

وتختلف الدساتير من حيث قابلتها للتعديل، فبعضها يتسم بالجمود ويصعب تعديله، في حين يتميز البعض الاخر بالمرونة وسهولة التعديل ويثير هذا التباين إشكالية تحقيق التوازن بين استقرار القواعد الدستورية من جهة، ومواكبة التغييرات السياسية والاجتماعية من جهة اخرى.

وتبرز هذه الاشكالية بشكل خاص في الحالة الليبية، التي شهدت تحولات دستوريه متسارعة منذ سنه 2011، مما ادى إلى كثره التعديلات وطرح تساؤلات حول أثر ذلك على الاستقرار السياسي.

إشكالـــــية البحث

إلي أي مدي يحقق تعديل الدساتير التوازن بين المرونة الدستورية وضمان الاستقرار السياسي ، خاصة في حالة الليبية؟

الفرضية البحث

يفترض أن غياب التوازن بين جمود الدستور ومرونته يؤدي إلى اضطراب الاستقرار السياسي ، كما يظهر في التجربة الدستورية الليبية.

أهمية البحث

1- إبراز أهمية التوازن بين جمود ومرونة الدستور في تحقيق الاستقرار السياسي.
2-تحليل واقع تعديل الدساتير في ليبيا وتأثيره على الاستقرار.
3-توضيح الإشكالات العملية التي تواجه تعديل الدستور في المرحلة الانتقالية.
4-المساهمة في تقديم تصور قانوني يساعد على تحسين آليات التعديل الدستوري في ليبيا.

أهداف البحث

1- بيان مفهوم الدساتير وأنواعها من حيث الجمود والمرونة.
2 -تحليل طرق تعديل الدساتير والإشكالات المرتبطة بها.
3-دراسة تنظيم تعديل الدساتير في التجربة الليبية.
4-إبراز أثر تعديل الدستور على الاستقرار السياسي في ليبيا.

حدود البحث

المكانية: تقتصر الدراسة على الحالة الليبية.
الزمانية: من دستور 1951 إلى مرحلة الإعلان الدستوري 2011

وما بعدها.
الموضوعية: دراسة تعديل الدساتير وعلاقته بالتوازن بين الجمود والمرونة وأثره على الاستقرار السياسي.
المنهج المتبع
تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف النصوص الدستورية وتحليلها، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور التجربة الدستورية الليبية.
خطـــــــــة البـــحـــــث
المبحث الأول : تصنيف الدساتير وطبيعة تعديلها.
المطلب الأول : أنواع الدساتير من حيث الجمود والمرونة.
المطلب الثاني : طرق تعديل الدساتير والإشكالات المرتبطة بها.
المبحث الثاني : تعديل الدساتير في الحالة الليبية وأثره على الاستقرار السياسي.
المطلب الأول : تنظيم تعديل الدساتير في التجارب الليبية (1951-1969-2011)
المطلب الثاني : الإشكالات العملية لتعديل الدستور في ليبيا .

المبحث الأول: تصنيف الدساتير وطبيعة تعديلها
موضوع تصنيف الدساتير وطبيعة تعديلها من الموضوعات الأساسية في القانون الدستوري، لما له من أهمية في بيان طبيعة النظام السياسي وتنظيم السلطة داخل الدولة، بالإضافة إلى دوره في تحقيق التوازن بين الاستقرار القانوني ومواكبة التغيرات السياسية والاجتماعية.
وتختلف الدساتير من دولة إلى أخرى بحسب نشأتها ومصدرها ودرجة مرونتها؛ حيث تنقسم إلى دساتير مكتوبة وأخرى عرفية، كما تنقسم من حيث قابليتها للتعديل إلى دساتير جامدة وأخرى مرنة. فالدساتير المكتوبة تُعد وثيقة رسمية تضم القواعد الأساسية المنظمة للدولة، في حين تعتمد الدساتير العرفية على الأعراف والتقاليد دون وجود نص دستوري مكتوب جامع.
أما من حيث المرونة، فإن الدساتير الجامدة تتميز بصعوبة تعديلها، لارتباطها بإجراءات خاصة ومعقدة، كاشتراط أغلبية معززة أو اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، وذلك بهدف حماية القواعد الأساسية وضمان الاستقرار السياسي. في المقابل، تتميز الدساتير المرنة بسهولة تعديلها، حيث يمكن تعديلها بإجراءات مماثلة للقوانين العادية، مما يمنحها قدرة أكبر على التكيف مع التغيرات، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى تقليل درجة الاستقرار الدستوري.
كما يمكن تصنيف الدساتير من حيث مصدرها إلى دساتير ديمقراطية تنبع من إرادة الشعب، وأخرى غير ديمقراطية تصدر عن الحاكم، وهو ما ينعكس بدوره على طبيعة وإجراءات تعديلها. وبناءً على ما سبق، فإن تصنيف الدساتير وطبيعة تعديلها يعكسان مدى التوازن بين الاستقرار والمرونة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي داخل الدولة.
المطلب الأول: تصنيف الدساتير من حيث الجمود والمرونة
يُعد تصنيف الدساتير من حيث الجمود والمرونة من أهم التصنيفات في دراسة القانون الدستوري، إذ يعكس هذا التصنيف مدى قابية الدستور للتعديل، ويُبرز طبيعة العلاقة بين استقرار القواعد الدستورية وقدرتها على مواكبة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة. ويُقصد بهذا التصنيف مدى سهولة أو صعوبة تعديل أحكام الدستور مقارنة بالقوانين العادية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على استقرار النظام السياسي وفعاليته.
أولاً: الدساتير الجامدة
فالدساتير الجامدة هي تلك التي لا يمكن تعديلها أو تغيير أحكامها إلا من خلال إجراءات خاصة ومشددة تختلف عن الإجراءات العادية لتعديل القوانين. وغالبًا ما تتطلب هذه الإجراءات أغلبية خاصة في البرلمان، مثل أغلبية الثلثين أو ثلاثة أرباع الأعضاء، أو اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، أو الجمع بين الطريقتين معًا.

ويهدف هذا التشدد في إجراءات التعديل إلى حماية الدستور من التغييرات السريعة أو المتسرعة، وضمان استقرار القواعد الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي. كما يُعتبر هذا النوع من الدساتير أداة لحماية الحقوق والحريات العامة من أي تعسف تشريعي محتمل، حيث لا يمكن المساس بها بسهولة. ومن الأمثلة على ذلك العديد من الدساتير الحديثة التي تجعل تعديل المبادئ الأساسية للدولة أكثر صعوبة من تعديل بقية النصوص **(شيحا، 1983، ص 127).**

ثانياً: الدساتير المرنة

تأتي الدساتير المرنة، وهي التي يمكن تعديل أحكامها بنفس الطريقة التي تُعدل بها القوانين العادية، دون الحاجة إلى إجراءات خاصة أو معقدة. ويتميز هذا النوع من الدساتير بقدرته العالية على التكيف مع المتغيرات المستجدة في المجتمع، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

كما يُعد أكثر ملاءمة للدول التي تشهد تطورًا سريعًا في نظمها التشريعية، حيث يسمح بتحديث القواعد الدستورية بشكل مستمر. إلا أن هذا النوع قد يُعرض النظام الدستوري إلى عدم الاستقرار، بسبب سهولة تعديل القواعد الأساسية، مما قد يؤدي إلى تذبذب في السياسات العامة أو ضعف في استقرار المؤسسات الدستورية **(السيد، 2022، ص 16)**.

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين الدساتير الجامدة والمرنة

ويؤكد الفقه الدستوري أن الاختلاف بين الدساتير الجامدة والمرنة لا يعني تفوق أحدهما على الآخر بشكل مطلق، بل يرتبط ذلك بخصوصية كل دولة وظروفها السياسية والتاريخية؛ فالدساتير الجامدة تُحقق قدرًا أكبر من الاستقرار والثبات، بينما توفر الدساتير المرنة مرونة أكبر في مواكبة التغيرات. لذلك، تسعى العديد من الأنظمة الدستورية الحديثة إلى تحقيق نوع من التوازن بين الجمود والمرونة، من خلال وضع إجراءات تعديل خاصة ولكنها ليست معقدة إلى حد التعطيل الكامل.

كما أن الاتجاه الحديث في الأنظمة الدستورية يميل إلى المزج بين النظامين، بحيث يتم تقييد تعديل المبادئ الأساسية للدستور بشكل صارم، في حين تُترك بعض الأحكام الأخرى قابلة للتعديل بسهولة نسبية، وهو ما يحقق التوازن بين حماية الدستور من العبث وضمان تطوره بما يتناسب مع حاجات المجتمع **(علي، 2020، ص 28).**

وحيث إن درجة الجمود أو المرونة تؤثر بشكل مباشر على فعالية النظام السياسي؛ فكلما زادت صرامة إجراءات التعديل، زاد الاستقرار الدستوري ولكن قد تقل القدرة على التكيف، بينما كلما زادت المرونة زادت القدرة على التطور ولكن مع احتمال حدوث عدم استقرار تشريعي. حيث يمكن القول إن تصنيف الدساتير من حيث الجمود والمرونة يمثل معياراً جوهرياً لفهم طبيعة النظام الدستوري في أي دولة، ومدى قدرته على تحقيق التوازن بين الثبات والتطور **(الجمل، 2005، ص 54).**

المطلب الثاني: طرق تعديل الدساتير والإشكالات المرتبطة بها

يُعد موضوع تعديل الدساتير من أهم الموضوعات في إطار دراسة القانون الدستوري؛ لأنه يتعلق بمدى قدرة الدولة على تطوير قواعدها الدستورية بما يواكب المتغيرات السياسية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على استقرار النظام الدستوري وعدم المساس بجوهره. وتختلف طرق تعديل الدساتير من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة الدستور نفسه، سواء كان جامداً أو مرناً، وكذلك بحسب النظام السياسي القائم.

1. **أولاً: طرق تعديل الدساتير**
2. **التعديل عن طريق البرلمان :** حيث يُعهد للسلطة التشريعية بسلطة اقتراح ومناقشة وإقرار التعديلات الدستورية، ولكن غالباً ما يتم ذلك بأغلبية خاصة تفوق الأغلبية العادية، مثل أغلبية الثلثين أو ثلاثة أرباع الأعضاء، وذلك لضمان جدية التعديل وعدم التسرع فيه. وتُعد هذه الطريقة الأكثر شيوعاً في العديد من الأنظمة الدستورية الحديثة **(خليل، 2018، ص 65).**

3. **التعديل عن طريق الاستفتاء الشعبي :**حيث يُعرض التعديل الدستوري على الشعب مباشرة للتصويت عليه بالقبول أو الرفض. وتُعد هذه الطريقة تعبيراً مباشراً عن مبدأ السيادة الشعبية، وتُستخدم عادة في التعديلات الجوهرية التي تمس شكل الدولة أو نظام الحكم أو الحقوق الأساسية.
4. **التعديل عن طريق جمعية تأسيسية :**وهي هيئة يتم انتخابها خصيصاً لغرض تعديل الدستور أو وضع دستور جديد، وتُعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق ديمقراطية لأنها تمنح الشعب فرصة غير مباشرة لإعادة صياغة النظام الدستوري.

وتوجد في بعض الأنظمة الدستورية طريقة الجمع بين أكثر من وسيلة، مثل اشتراط موافقة البرلمان أولاً ثم عرض المقترح على الاستفتاء الشعبي، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الشرعية والتوازن بين المؤسسات الدستورية والشعب.

5. ثانياً: الإشكاليات المرتبطة بتعديل الدساتير

ورغم تنوع هذه الطرق، إلا أن عملية تعديل الدساتير تواجه مجموعة من الإشكالات القانونية والسياسية المهمة، ومن أبرزها:

- **إشكالية التوازن بين الجمود والمرونة :**إذ إن زيادة صعوبة التعديل قد تؤدي إلى جمود دستوري يعيق التطور والتكيف مع المستجدات، بينما سهولة التعديل قد تؤدي إلى عدم استقرار سياسي وتغيير متكرر ومربك في القواعد الدستورية العليا **(ليلة، 2016، ص 43).**
- **إشكالية تسييس التعديل الدستوري :**حيث قد تُستغل التعديلات لخدمة مصالح سياسية ضيقة أو لترسيخ سلطة جهة أو حِزب معيّن، بدلاً من تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، مما قد يُضعف من هيبة ومبدأ سيادة الدستور.
- **إشكالية تعارض التعديلات مع المبادئ الأساسية للدستور :**إذ قد تتجه بعض التعديلات إلى المساس بالحقوق والحريات اللصيقة بالإنسان أو تغيير شكل النظام السياسي التعددي، وهو ما يثير جدلاً فقهياً وقانونياً واسعاً حول مدى مشروعية ومدى دستورية هذه التعديلات ذاتها **(الطيب، 2020، ص 32).**

المبحث الثاني: تعديل الدساتير في الحالة الليبية وأثره على الاستقرار السياسي

يُعد موضوع تعديل الدساتير في الحالة الليبية من الموضوعات المهمة في دراسة القانون الدستوري، وذلك لما شهدته ليبيا من تحولات سياسية ودستورية متعاقبة انعكست بشكل مباشر على طبيعة الدساتير وآليات تعديلها. فقد مرت التجربة الدستورية الليبية بعدة مراحل، بداية بدستور سنة 1951 الذي اتسم بطابع من الجمود؛ حيث اشترط إجراءات خاصة ومعقدة لتعديله بهدف تحقيق الاستقرار السياسي في مرحلة تأسيس الدولة. غير أن هذه المرحلة لم تستمر، إذ تم إلغاء دستور 1951 بعد سنة 1969، واستبداله بنظام يقوم على الإعلانات الدستورية والقرارات السياسية، مما أدى إلى غياب إطار دستوري مستقر، وأصبحت عملية التعديل مرتبطة بالسلطة السياسية أكثر من ارتباطها بإجراءات قانونية واضحة.

ومع صدور الإعلان الدستوري سنة 2011، ظهرت مرحلة جديدة اتسمت بكثرة التعديلات خلال فترة زمنية قصيرة؛ حيث تم تعديل الإعلان الدستوري عدة مرات، الأمر الذي عكس حالة عدم الاستقرار السياسي، ومحاولة التكيف مع متطلبات المرحلة الانتقالية.

وبرزت عدة إشكالات في هذه المرحلة، من أهمها تعدد الجهات المختصة بالتعديل، مما أدى إلى تداخل الاختصاصات بين المؤسسات السياسية، إضافة إلى غياب آلية واضحة ومستقرة لتنظيم عملية التعديل. كذلك، تأثرت عملية تعديل الدستور في ليبيا بالاعتبارات السياسية؛ حيث تم توظيف التعديلات لخدمة مصالح معينة، مما أضعف من استقرار القواعد الدستورية، وأثار جدلاً حول مدى مشروعية بعض هذه التعديلات.

إلى جانب ذلك، أدى ضعف الرقابة الدستورية إلى غياب الضمانات الكفيلة بحماية النصوص الدستورية من التعديل غير المنضبط، كما ساهم غياب التوافق السياسي والاجتماعي حول الدستور في تعقيد عملية التعديل. وبالتالي، يتضح أن التجربة الليبية في تعديل الدساتير تعكس صعوبة تحقيق التوازن بين المرونة والجمود،

حيث أدى الإفراط في التعديل إلى عدم الاستقرار، في حين أن غياب الضوابط الواضحة زاد من تعقيد المشهد الدستوري.

المطلب الأول: تنظيم تعديل الدساتير في التجارب الدستورية الليبية

يُعد تنظيم تعديل الدساتير في ليبيا من الموضوعات المهمة في دراسة القانون الدستوري، وذلك لأن التجربة الليبية لم تعرف استقراراً دستورياً طويل المدى، بل مرت بعدة مراحل دستورية متعاقبة اختلفت في طبيعة تنظيمها لعملية التعديل، سواء من حيث الجهة المختصة أو الإجراءات أو الضمانات المقررة.

أولاً: في مرحلة دستور 1951

وهو أول دستور ليبي بعد الاستقلال، جاء تنظيم تعديل الدستور بشكل يعكس قدراً من الجمود الدستوري؛ حيث لم يكن من الممكن تعديل نصوصه بسهولة، بل كان يتطلب إجراءات خاصة تختلف عن تعديل القوانين العادية. وقد تم توزيع سلطة التعديل بين الملك والبرلمان في إطار إجراءات محددة، بما يضمن عدم الانفراد بتعديل الوثيقة الدستورية، وهو ما يعكس حرص المشرّع الدستوري آنذاك على تحقيق الاستقرار السياسي للدولة الناشئة **(المجمع القانوني الليبي، د.ت؛ المنظمة العالمية للملكية الفكرية[WIPO] ، د.ت).**

ثانياً: في مرحلة ما بعد 1969

فقد تغيرت طبيعة النظام الدستوري بشكل جذري؛ حيث تم إلغاء دستور 1951، واعتماد إعلانات دستورية وقرارات سياسية متتابعة. وفي هذه المرحلة، لم يكن هناك تنظيم دستوري مستقر لعملية تعديل الدستور، بل أصبحت التعديلات تتم عبر السلطة السياسية الحاكمة بشكل مباشر، دون وجود إطار دستوري واضح أو إجراءات محددة وملزمة، مما أدى إلى غياب الرقابة الدستورية الفعلية على عملية التعديل **(المجمع القانوني الليبي، د.ت).**

ثالثاً: مرحلة الإعلان الدستوري المؤقت لسنة 2011

عاد تنظيم تعديل الدستور بشكل أكثر وضوحاً، حيث نص الإعلان الدستوري على إجراءات محددة لتعديله من خلال السلطة التشريعية الانتقالية (المجلس الوطني الانتقالي، ثم المؤتمر الوطني العام، ومجلس النواب لاحقاً)، مع اشتراط أغلبية معينة لاعتماد التعديلات. كما أتاح هذا الإطار إمكانية إدخال تعديلات متكررة على الإعلان الدستوري وفقاً للظروف السياسية، وهو ما جعل عملية التعديل قائمة ولكنها غير مستقرة من حيث التطبيق.

وقد أظهر الواقع العملي في هذه المرحلة أن تنظيم تعديل الدساتير في ليبيا تأثر بشكل كبير بالظروف الانتقالية؛ حيث لم تكن هناك آلية مستقرة وواضحة لفصل السلطة التأسيسية عن السلطة التشريعية، مما أدى إلى تداخل الاختصاصات في تعديل النصوص الدستورية. كما أن غياب محكمة دستورية فعالة في بعض الفترات ساهم في ضعف الرقابة على مشروعية التعديلات **(الطيب، 2020، ص 21).**

والخلاصة إن من أبرز السمات التي يمكن ملاحظتها في التجربة الليبية أن تنظيم تعديل الدساتير كان يتأرجح بين الجمود في الدساتير التقليدية والمرونة المفرطة في المراحل الانتقالية، الأمر الذي أثر على استقرار النظام الدستوري ككل. فبينما كان دستور 1951 يميل إلى الجمود النسبي لضمان الاستقرار، فإن المراحل اللاحقة اتسمت بمرونة عالية في التعديل وصلت أحياناً إلى حد غياب التنظيم الدستوري المستقر **(الطيب، 2020، ص 21).**

بناءً على ذلك، يمكن القول إن تنظيم تعديل الدساتير في التجارب الليبية يعكس إشكالية أساسية تتمثل في صعوبة تحقيق التوازن بين حماية الدستور من التغيير العشوائي وبين ضرورة تطويره لمواكبة التحولات السياسية، وهو ما يجعل الحاجة قائمة إلى وضع إطار دستوري دائم وواضح يحدد بدقة الجهة المختصة والإجراءات والضمانات المتعلقة بتعديل الدستور.

المطلب الثاني: الإشكالات العملية لتعديل الدستور في الحالة الليبية

تُعد الإشكالات العملية لتعديل الدستور في الحالة الليبية من أبرز القضايا التي واجهت التجربة الدستورية، خاصة في ظل التحولات السياسية المتسارعة التي مرت بها البلاد منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، ومروراً

بمرحلة النظام السابق، وصولاً إلى المرحلة الانتقالية بعد عام 2011. ويُلاحظ أن عملية تعديل الدستور في ليبيا لم تكن مجرد إجراء قانوني منظم، بل ارتبطت بشكل وثيق بالتغيرات السياسية والصراعات المؤسسية، مما جعلها تعاني من عدة إشكالات معقدة في إطار القانون الدستوري **(محمد، 2022، ص 43).**

ويمكن حصر أبرز هذه الإشكالات العملية في النقاط الآتية:

أولاً: غياب الاستقرار الدستوري

حيث لم تعرف ليبيا دستوراً دائماً مستقراً لفترات طويلة، بل تعاقبت عليها نصوص وإعلانات دستورية متعددة، مما أدى إلى غياب قاعدة دستورية ثابتة يمكن الاعتماد عليها في تنظيم عملية التعديل. هذا الغياب جعل كل مرحلة سياسية تأتي بإطار دستوري جديد أو معدل، دون وجود تراكم دستوري مستقر، وهو ما أضعف فكرة السمو الدستوري وأثر على استمرارية القواعد القانونية.

ثانياً: تعدد الجهات المختصة بتعديل الدستور

شهدت المرحلة الانتقالية بعد 2011 تعدداً في المؤسسات التشريعية؛ مثل المجلس الوطني الانتقالي، والمؤتمر الوطني العام، ومجلس النواب، وهو ما أدى إلى تداخل الاختصاصات في تعديل الإعلان الدستوري. هذا التعدد خلق حالة من الازدواجية في السلطة التشريعية، وأدى في بعض الأحيان إلى صدور تعديلات متعارضة أو محل جدل قانوني واسع حول مشروعيتها ومدى إنتاجها لآثارها **)الطيب، 2020، ص 26.(**

ثالثاً: تسييس عملية التعديل الدستوري

حيث لم تكن التعديلات دائماً ناتجة عن اعتبارات قانونية أو دستورية بحتة، بل تأثرت بشكل كبير بالتوازنات السياسية والصراعات بين القوى الفاعلة على الأرض. هذا تسبب في استخدام التعديل الدستوري كأداة لتحقيق مكاسب سياسية أو لترتيب موازين القوى، بدلاً من أن يكون وسيلة لتطوير النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار للمجتمع.

رابعاً: ضعف الرقابة الدستورية

يبرز ضعف الرقابة كإشكال عملي مؤثر؛ إذ لم تكن هناك في بعض الفترات والمراحل الانتقالية جهة قضائية دستورية قوية وفعالة (بسبب تعطيل الدوائر أو الانقسام القضائي) قادرة على مراقبة دستورية التعديلات أو إبطال ما يخالف المبادئ الأساسية. هذا الضعف سمح بتمرير تعديلات متعددة دون رقابة صارمة، مما أثار جدلاً مستمراً حول اتساقها مع المبادئ الدستورية العامة.

خامساً: غياب التوافق السياسي والاجتماعي

إن غياب التوافق حول الدستور نفسه انعكس على صعوبة الوصول إلى وثيقة دستورية دائمية، وبالتالي استمرار حالة التعديل المستمر أو الانتقالي. فغياب التوافق بين الأطراف السياسية والاجتماعية حول شكل الدولة ونظام الحكم والعدالة الاجتماعية أدى إلى تعطيل مسار الاستقرار الدستوري، وجعل عملية التعديل مرتبطة بالتجاذبات السياسية أكثر من ارتباطها بالإرادة الدستورية المستقرة **)أبوسعدة، 2021، ص 30).**

سادساً: تداخل السلطة التأسيسية مع السلطة التشريعية

حيث كان يُفترض أن تكون السلطة التأسيسية المنوط بها وضع الدستور أو تعديله سلطة مستقلة عن السلطات القائمة (التشريعية والتنفيذية)، إلا أن الواقع العملي الليبي أظهر تداخلاً واضحاً بين هذه السلطات، مما أثر سلباً على حياد عملية التعديل الدستوري وأضعف من شرعيتها الدستورية في بعض الحالات **)أبوسعدة، 2021، ص 30).**

سابعاً: كثرة التعديلات الدستورية في فترة زمنية قصيرة

خاصة في مرحلة الإعلان الدستوري المؤقت لعام 2011، وهو ما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار القانوني؛ حيث لم تكن القواعد الدستورية ثابتة، بل ظلت عرضة للتغيير المستمر وفقاً للمتغيرات والظروف السياسية الضيقة، مما انعكس سلباً على عمل المؤسسات العامة وأضعف من وضوح الإطار القانوني الحاكم للدولة **(الزنتاني، 2020، ص 66).**

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الإشكالات العملية لتعديل الدستور في الحالة الليبية لا تعود فقط إلى الجانب القانوني الصرف، بل ترتبط أيضاً بالسياق السياسي والمؤسسي العام للبلاد. فغياب الاستقرار

السياسي، وتعدد مراكز القرار، وضعف المؤسسات الدستورية، كلها عوامل أدت إلى تعقيد عملية تعديل الدستور وجعلتها غير مستقرة .ولذلك، فإن معالجة هذه الإشكالات تتطلب بالأساس بناء توافق وطني شامل، ووضع إطار دستوري دائم يحدد بدقة إجراءات التعديل وضماناته، بما يحقق التوازن المطلوب بين المرونة والاستقرار **(الزنتاني، 2020، ص 66)**.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن التوازن بين جمود الدساتير ومرونتها يُعد عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار السياسي؛ إذ لا يمكن لنظام دستوري أن يستقر في ظل جمود مفرط يعيق مواكبة التطورات المتسارعة، ولا في ظل مرونة مفرطة تفتح المجال واسعاً أمام التعديلات المتكررة التي تُفقد الدستور هيبته واستقراره.

وقد بيّنت الدراسة أن التجربة الدستورية الليبية عانت من اختلال واضح في هذا التوازن؛ حيث أدى الإفراط في التعديلات الدستورية المتلاحقة، وتداخل العوامل والتجاذبات السياسية في عملية التعديل، إلى حالة من عدم الاستقرار الدستوري، والتي انعكست بدورها سلباً على الاستقرار السياسي العام في الدولة.

كما أظهر البحث أن غياب الضوابط الواضحة والمحددة لتعديل الدستور يُعد من أبرز أسباب هذه الإشكالية، الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع آليات قانونية دقيقة وضمانات مؤسسية تضمن تحقيق التوازن المنشود بين ثبات النص الدستوري ومرونته، بما يسمح بمواكبة المتغيرات دون الإخلال بأسس الاستقرار. وعليه، فإن تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا يظل رهيناً بمدى القدرة على تنظيم عملية تعديل الدستور بشكل يحقق هذا التوازن، ويحد من التعديلات العشوائية، ويعزز من مكانة الدستور باعتباره القانون الأعلى والأسمى في الدولة.

أولاً: النتائج

بناءً على ما تم استقراؤه وتحليله في فصول ومباحث هذا البحث، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

غياب التوازن الدستوري :إن عدم تحقيق التوازن بين جمود الدساتير ومرونتها يؤثر طردياً على البيئة السياسية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

إشكالية الجمود المفرط :إن التشدد والإفراط في جمود النصوص الدستورية يخلق فجوة قانونية ويعيق الدولة عن مواكبة التطورات العصرية وحاجات المجتمع المتجددة.

مخاطر المرونة المفرطة :يؤدي الإفراط في مرونة الدستور إلى تمييع النصوص العليا، مما يفتح الباب أمام كثرة التعديلات وضعف استقرار المراكز القانونية والمؤسسات.

أثر الحالة الليبية :ساهمت كثرة التعديلات الدستورية المؤقتة والمتلاحقة في ليبيا (خاصة في المرحلة الانتقالية) في تعميق أزمة عدم الاستقرار السياسي.

تسييس النص الدستوري :تأثرت عمليات تعديل الدستور في التجربة الليبية بالعوامل والمصالح السياسية الضيقة على حساب الاعتبارات القانونية الموضوعية.

الفراغ الإجرائي :تبين غياب ضوابط قانونية وإجرائية واضحة ومستقرة تفصل بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية لتنظيم تعديل الدستور بشكل محكم.

أزمة التراكم الدستوري :يعاني النظام القانوني الليبي من ضعف الاستقرار الدستوري العام نتيجة تتابع الإعلانات الدستورية وإلغاء القواعد السابقة دون بناء تراكمي.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي أسفر عنها البحث، يوصي الباحث بالآتي:

1. **صياغة معيار متوازن :**السعي عند وضع الدستور الدائم إلى تحقيق توازن دقيق ومحكم بين الجمود والمرونة بما يضمن حماية الحقوق الأساسية ويعزز الاستقرار السياسي.
2. **المرونة العقلانية :**تجنب التشدد المفرط والتعجيزي في شروط تعديل الدستور، بحيث تُترك القواعد الإجرائية قابلة للتطوير لمواكبة المتغيرات الوطنية.

3. **التحصين الدستوري :**الحد من المرونة المفرطة عبر النص على "حظر موضوعي" يمنع المساس بالمبادئ الكبرى للدولة (كشكل الدولة والحريات العامة) لضمان ثباتها.
4. **عقلنة التعديلات التشريعية :**تقليل اللجوء إلى التعديلات الدستورية والاقتصار على حالات الضرورة القصوى التي تمس المصلحة العليا للبلاد، وتجنب التعديلات السطحية.
5. **حياد السلطة التأسيسية :**الحد من تدخل العوامل والتجاذبات السياسية الحزبية في عملية التعديل، وضمان إسنادها إلى جهات قانونية مستقلة ومحايدة.
6. **مأسسة إجراءات التعديل :**وضع ضوابط قانونية واضحة ومحددة تشترط أغلبيات برلمانية مشددة أو استفتاءات شعبية مباشرة لتنظيم وتأطير أي تعديل دستوري مستقبلي.
7. **تفعيل الرقابة القضائية :**تعزيز الاستقرار الدستوري من خلال تفعيل دور محكمة دستورية عليا وفعالة تتولى مراقبة مشروعية التعديلات وتمنع أي انحراف بها عن المسار الدستوري السليم.

المراجع

- **أبو سعدة، أسماء عبد الله** .(2021) .*التعديل الدستوري في المرحلة الانتقالية الليبية بين الضرورة والواقع السياسي*]رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية القانون، جامعة بنغازي.
- **الجمَل، يحيى** .(2005) .*النظم السياسية والقانون الدستوري* .دار النهضة العربية.
- **الزنتاني، محمد علي** .(2020) .*الإشكالات القانونية في تعديل الدساتير المؤقتة: دراسة مقارنة*]رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية القانون، جامعة بنغازي.
- **السيد، مفتاح محمد** .(2022) .*اختصاص القضاء الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستورية (دراسة تحليلية مقارنة)*]رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية القانون، جامعة سرت.
- **الشريف، خالد محمد** .(2020) .*الإعلان الدستوري في ليبيا وأثره على الاستقرار السياسي*]رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية القانون، جامعة طرابلس.
- **الطيب، أحمد عبد الرحمن** .(2020) .*التعديل الدستوري بين الضرورة السياسية والضمانات القانونية*]رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الحقوق، جامعة بنغازي.
- **المجمع القانوني الليبي)** .د.ت .(*نصوص دستور 1951 وتعديلاته* .بوابة التشريعات والقوانين الليبية . https://lawsociety.ly
- **المنظمة العالمية للملكية الفكرية) .(WIPO)** د.ت .(*الدستور الليبي لعام 1951 وتحليل التعديلات* .قاعدة بيانات WIPO Lex. https://www.wipo.int/wipolex/ar
- **خليل، عبد الوهاب** .(2018) .*النظم السياسية والقانون الدستوري المقارن* .دار النهضة العربية.
- **شيحا، إبراهيم عبد العزيز** .(1983) .*القانون الدستوري* .الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- **علي، محمد** .(2020) .تعديل الدستور بين الاستقرار والتغيير .*مجلة الدراسات القانونية والدستورية*، (8)، 25–40.
- **ليلة، محمد كامل** .(2016) .*القانون الدستوري (دراسة مقارنة* .(دار الفكر العربي.

References

- Abu Saada, Asma Abdullah. (2021). Constitutional Amendment in the Libyan Transitional Phase: Between Necessity and Political Reality [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Law, University of Benghazi.
- Al-Jamal, Yahya. (2005). Political Systems and Constitutional Law. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Al-Zintani, Muhammad Ali. (2020). Legal Problems in Amending Provisional Constitutions: A Comparative Study [Unpublished Doctoral Dissertation]. Faculty of Law, University of Benghazi.
- Aghnayah, M. A. M. (2022). The Internationalization of the Constitution and its Implications. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 89-115.
- Al-Sayed, Muftah Muhammad. (2022). The Jurisdiction of the Constitutional Court to Oversee Constitutional Amendments (A Comparative Analytical Study) [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Law, University of Sirte.

- Al-Sharif, Khalid Muhammad. (2020). The Constitutional Declaration in Libya and its Impact on Political Stability [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Law, University of Tripoli.
- Al-Tayeb, Ahmed Abdul Rahman. (2020). Constitutional Amendment: Between Political Necessity and Legal Guarantees [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Law, University of Benghazi. - Libyan Law Society. (n.d.). Texts of the 1951 Constitution and its Amendments. Libyan Legislation and Laws Portal. https://lawsociety.ly
- World Intellectual Property Organization (WIPO). (n.d.). The Libyan Constitution of 1951 and an Analysis of the Amendments. WIPO Lex Database. https://www.wipo.int/wipolex/ar
- Khalil, Abdel Wahab. (2018). Political Systems and Comparative Constitutional Law. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Ali, A. S. M., AlShaibgho, H. I., Altaeb, M. O., & Qazima, A. S. H. (2023). The effectiveness of the judiciary in imposing penalties and the repercussions of the lapse of a right due to its forfeiture. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 177-191.
- Altaeb, M. O. (2022). The Right to Strike "A Comparative Study". *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 184-208.
- Shiha, Ibrahim Abdel Aziz. (1983). Constitutional Law. University Press for Printing and Publishing.
- Ali, A. S. M., & Idris, F. J. (2025). Civil Responsibility in Electronic Journalism and Social Media. *Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences*, *10*(1), 585-596.
- Musbah Omar Altaeb, Bashir Ahmed AlAmin, Bader Meelad Aqeelah, & Miftah Aghnayah Mohaammed. (2025). The Phenomenon of Voter Apathy and Its Impact on the Electoral System in Libya. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي , *3*(3), 625-637. https://aajsr.com/index.php/aajsr/article/view/573
- MUSBAH OMAR ALTAEB, & Israa Moftah Oraibi. (2023). The legal concept of tax evasion and mechanisms to combat it. Al-Haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 10(2), 134-154. https://doi.org/10.58916/alhaq.v10i2.71
- Ali, Muhammad. (2020). Constitutional Amendment: Between Stability and Change. Journal of Legal and Constitutional Studies, (8), 25–40.
- Aghnayah, M. A. M. (2015). Protecting the Right to Life: A Legal Study in Maqasid Thought. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 186-220.
- Suwaidan, K. A. H. J. (2025). Political authority and sovereignty in the state from a constitutional perspective. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, *12*(2), 94-106.
- Layla, Muhammad Kamil. (2016). Constitutional Law (A Comparative Study). Dar Al-Fikr Al-Arabi.

- **Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.